مجتمع

غزة: مبادرة لاستصلاح الأراضي المتروكة

أطلق مركز المشروع الخيري الشبابي في غزة مشروعاً بعنوان «الأرض الطيبة». وتقوم المبادرة الجديدة على التواصل مع أصحاب الأراضي المتروكة في قطاع غزة ليوافقوا على استصلاحها لفترة زمنية محدودة من خلال المبادرة لصالح أحد الشبان العاطلين عن العمل، بهدف الاستفادة من خيراتها وتشغيل الشباب الفلسطيني. وتهتم المبادرة بالبحث والتحري عن الأراضي المتروكة في محافظات قطاع غزة كافة، ويتوقع أن يصل عدد المستفيدين من المشروع خلال الفترة القريبة القادمة إلى مائة مستفيد. (العربي الجديد)

الولايات المتحدة: نجاة قلب من حادث ثتي سقوط

شق قلب بشري معد للاستخدام في عملية زرع في كاليفورنيا الأميركية طريقه بنجاح إلى وجهته رغم سقوطه مرتين، بداية في حادثة طوافة ثم خلال حمله على يد الطواقم الطبية. وأظهرت صور عن الحادثة، التي وقعت في شرق لوس أنجليس، الطوافة التي كانت تنقل القلب في وضعية مائلة بعد عملية هبوط فاشلة على سطح مستشفى «كيك هوسبيتال». وسحبت فرق الإغاثة القلب لتسليمه إلى موظف من المستشفى أتى إلى السطح، لكنّه تعثر وأسقط القلب أرضاً. لكن القلب وصل سالماً في النهاية واستُخدم في عملية زرع ناجحة. (فرانس برس)

حقن فعالة ضدّ الإيدز

أوقف باحثون دراستهم مبكراً بعدما اكتشفوا أنّ جرعة من دواء تجريبي، يعطى عن طريق الحقن كلّ شهرين، تعمل بشكل أفضل من الحبوب اليومية للمساعدة في منع النساء من الإصابة بفيروس «أتش آي في» الذي يسبب مرض نقص المناعة البشرية المكتسب (إيدز) من شريك جنسي مصاب.

وتعدّ هذه الأخبار نعمة لجهود الوقاية من الإيدز خصوصاً في أفريقيا، حيث أجريت الدراسة، وحيث لا تملك النساء سوى القليل من الطرق السرية لحماية أنفسهن من العدوى. وتشير النتائج حتى الآن إلى أن عقار «كابوتغرافير» كان أكثر فعالية بنسبة 89 في المائة في الوقاية من الإصابة بفيروس الإيدز من حبوب «تروفادا» على الرغم من أنّ كلا منهما يقلل من هذا الخطر. وشملت الدراسة أكثر من 3200 مشاركة في سبع دول أفريقية تم اختيارهن عشوائياً إما للحصول على الحقن كلّ شهرين أو حبوب «تروفادا» اليومية. ونصح مراقبون مستقلون بوقف الدراسة بعدما لاحظوا أنّ 0,21 في المائة فقط من النساء اللواتي تلقين الحقن قد أصبن بفيروس الإيدز، مقابل 1,79 في المائة من النساء اللواتي تناولن الحبوب.

ويجري تطوير «كابوتغرافير» بواسطة شركة «في آي في هيلثكير»، المملوكة بمعظمها لشركات «غلاكسو سميث كلين» و«فايزر» و«شيونوغي». وتمت رعاية الدراسة من قبل معاهد الصحة الوطنية الأميركية ومؤسسة «بيل وميليندا غيتس» و«في آي في». وجرى توفير الأدوية من قبل شركة «غيلياد ساينسز» المصنعة لـ«تروفادا».

(أسوشييتد برس)

(ميلاني ستيتسون فريمان/ Getty)

كورونا يقلّص حوادث السير في روسيا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

رغم التداعيات السلبية لتفشي جائحة كورونا على الاقتصاد والصحة العامة في روسيا، إلا أنه كان لهذا الوباء بعض الآثار الإيجابية، من بينها التراجع اللافت في معدّل الوفيات في حوادث الطرقات، في ظل بقاء عدد كبير من السكان في منازلهم بعد اعتماد نظام التعليم والعمل عن بعد، وتراجع حركة السفر بين المدن والأقاليم.

وتكشف شركة «أفتودور» الحكومية الروسية، المعنية بإدارة الطرقات السريعة، أن الحوادث على الطرقات تراجعت خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بنسبة 20 في المائة، كما انخفض عدد الإصابات بنسبة 22 في المائة، بالإضافة إلى انخفاض عدد الحوادث التي أسفرت عن وقوع وفيات بنسبة 19,4 في المائة.

وبحسب الإحصائيات، فإن الأسباب الرئيسية للحوادث تعود إلى مخالفة قواعد السير مثل الوقوف في الأماكن غير المخصصة لذلك (الطرقات السريعة)، وعبور المشاة الطرقات ليلاً بلا سترات عاكسة للضوء، وركوب سيارات فيها أعطال فنية، وغيرها.

وفي الوقت الذي أشارت فيه «أفتودور» إلى تحسن الوضع والارتقاء بمستوى أمان حركة المرور، بما في ذلك الفصل بين الاتجاهين المعاكسين، وبناء جسور عبور للمشاة، يرى رئيس تحرير مجلة «دفيجوك» الإلكترونية المتخصصة في السيارات، إيليا أوغورودنيكوف، أن تراجع عدد الحوادث في روسيا يعود بالدرجة الأولى إلى تفشي جائحة كورونا، وإجراءات العزل الصارمة التي فرضتها البلاد منذ الربيع الماضي.

ويقول أوغورودنيكوف لـ «العربي الجديد»: «يعود تراجع عدد الحوادث بنسبة 20 في المائة دفعة واحدة إلى إجراءات الحجر الصحي التي استمرت بضعة أشهر وأسفرت عن تراجع كبير في حركة المرور في المدن الكبرى والطرقات السريعة، إذ ظلت السيارات، في الواقع، متوقفة».

على الرغم من ذلك، تظهر الأرقام الصادرة عن وزارة النقل الروسية أن أعداد الوفيات في حوادث السير بدأت تتراجع قبل تفشي كورونا بوقت طويل. وأعلن وزير النقل الروسي، يفغيني ديتريخ، في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أن عدد الوفيات في حوادث السير تراجع بمقدار الضعفين خلال السنوات العشر الماضية بشكل عام، ومقدار الثلث في أعوام 2012 - 2018، ما ساعد في إنقاذ أرواح 10 آلاف شخص.

ويقر أوغورودنيكوف أن حال الطرقات في روسيا شهد تحسناً كبيراً خلال السنوات العشر الماضية، قائلاً: «تم افتتاح عدد من الطرقات السريعة مثل الطريق الرابط بين موسكو وسانت بطرسبرغ، وصار معدل الوفيات يتراجع تدريجياً».

وحول التحديات المتعلقة بمواصلة تحسين الوضع، يضيف: «يجب الاستمرار في تطوير البنى التحتية وإنارة الطرقات، وإبعاد الطرقات السريعة عن المناطق السكنية كما في أوروبا، وتوعية السائقين».

وفي ظلّ سعي السلطات الروسية للحدّ من حوادث الطرقات، أُثيرت في الآونة الأخيرة نقاشات ساخنة حول تشديد المسؤولية في تجاوز السرعة المسموح بها، والإعفاء من الغرامة، ليصبح الحدّ الأقصى لتجاوز السرعة المسموح بها، الذي يمكن النظر في إعفائه، 10 كيلومترات في الساعة بدلاً من 20 كيلومتراً. والمقصود بذلك أنه لما كانت السرعة القصوى المسموح بها داخل المدن في روسيا تبلغ 60 كيلومترا في الساعة، يمكن للسائقين حالياً السير بسرعة تصل إلى 80 كيلومترا في الساعة من دون التعرض لأي غرامة مالية. ولكن في حال تمرير التعديل، سيصبح الحد الأقصى للسرعة داخل المدن 70 كيلومترا في الساعة، حتى مع الزيادة التي يمكن النظر في إعفاء مرتكبيها.

إلا أن أوغورودنيكوف يقلّل من تشديد الإجراءات في الحد من حوادث الطرقات، قائلاً: «تكشف التجارب السابقة أن سياسة العصا لا تؤدي بالضرورة إلى النتائج المرجوة. على سبيل المثال، لم يمنع استحداث المسؤولية الجنائية عن القيادة المتكررة في حالة السكر بعض السائقين من استقلال سياراتهم بعد شرب الكحول. يجب التركيز على حملات التوعية وليس تشديد العقوبات».

وعلى الرغم من التراجع التدريجي في عدد حوادث السير في روسيا خلال السنوات الماضية، إلا أن الأرقام الحديثة ما زالت مخيفة. ولقي نحو 17 ألف شخص مصرعهم وأصيب أكثر من 200 ألف آخرين في حوادث الطرقات في روسيا في عام 2019، بحسب إحصائيات شرطة المرور الروسية.

سيارات الأجرة

تشهد روسيا تراجع نسبة حوادث الطرقات التي تكون السيارات الخاصة طرفاً فيها، وتواجه زيادة في عدد الحوادث التي تكون سيارات الأجرة طرفاً فيها. وبحسب الشرطة فإنّ 26 شخصاً لقوا مصرعهم في حوادث كانت سيارات الأجرة طرفاً فيها في موسكو وحدها خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، في مقابل أقل من 20 العام الماضي.

الغلاف

تلقى العالم خبراً مفرحاً، مع إعلان شركتي «فايزر» و«بيونتيك» عن نتائج أولية تفيد بأنّ لقاحهما ضدّ كورونا فعال بنسبة 90 في المائة، فهل نقترب فعلاً من نهاية هذا الوباء الذي غيّر عالمنا؟

لقاح كورونا الأمل بالخلاص من الوباء يكبر

أمام المقرّ الرئيسي لـ«فايزر» في نيويورك أمس الأول (جيفيد دي ديلغادو/ Getty)

لندن ـ العربي الجديد

تعيش دول كثيرة حول العالم الموجة الثانية من فيروس كورونا الجديد. هذا الوباء الذي يسجل يومياً مئات الآف الإصابات، حول العالم، مع ارتفاع عدد الوفيات إلى أكثر من مليون و270 ألفاً، يرى فيه الناس والحكومات والعلماء واقعاً قاسياً فرض على الجميع تغيير نمط حياته. لكنّ أملاً جديداً بكبر منذ يومين، في احتمال احتواء خطر الفيروس، مع إعلانَ شركتي «فايزر» الأميركية، و«بيونتيك» الألمانية، عن نتائج إيجابية لمشروعهما المشترك الخاص بالبحث عن لقاح، إذ أسفرت تجاربهما عن نتيجة تفيد بأنّ اللقاح ضد كورونا فعال بنسبة 90 في المائة. هذا الإعلان دفع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تيدروس أدهانوم غبريسوس، لوصفه بالـ«مشجع». كذلك، رحب الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب به معتبراً أنّه «خبر عظيم». وأكد الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، أنّه يرى مؤشر «أمل» لكنّه حذّر من أنّ «المعركة» ما زالت طويلة، مناشداً الأميركيين الالتزام بالكمامة. لكن وسط الأمل الكبير، تبرز الخشية الجدية من أن يقتصر الوصول إلى اللقاح، على الأقل في السنتين المقبلتين، على فئات وطبقات محدودة من المبيوسرين.

قصة اللقاح الأميركي ـ الألماني المشترك، بدأت في يوليو/ تموز الماضي، مع أول تجربة إكلينيكية. يومها حصل نصف المشاركين على اللقاح المقترح، بينما حصل النصف الآخر على دواء وهمي من الماء المالح، ثم انتظرت الشركتان حتى يمرض المشاركون لتحديد ما إذا كان اللقاح يوفر أيّ حماية. وبحسب النتائج، فقد أصيب 94 مشاركاً من بين نحو 44 ألف شخص بالمرض الذي يسببه فيروس كورونا الجديد. وبناء على ذلك، أعلنت الشركتان تلك النتيجة الأخيرة. لكنّ مجلس خبراء مستقلاً في الولايات المتحدة، اعتبر أنّ التحليل الذي اعتمدته الشركتان، ما زال في طور الدراسة، وأنّه ما زال من المبكر القول إنّ اللقاح فعال بنسبة 90 في المائة.

وكانت إدارة الغذاء والدواء الأميركية، قد وضعت حداً لفاعلية اللقاح نسبته 50 في المائة، لصانعي اللقاحات الذين أرادوا تقديم لقاحاتهم المرشحة للحصول على إذن طارئ. وإذا ثبتت النتائج الأولية من «فايزر» و«بيونتيك» وعكست بدقة كيف سيعمل اللقاح في العالم الحقيقي، فمعنى ذلك أنّ لقاحهما، الذي يؤخذ على جرعتين تفصل بينهما ثلاثة أسابيع، يتخطى ذلك الحاجز بكثير. ويعني ذلك بالنسبة إلى الأميركيين بالذات ممن طلبوا من اللقاح مائة مليون جرعة مسبقاً، أنّ أولى عمليات التلقيح قد تبدأ قبل نهاية العام الجاري شريطة تأكيد سلامته على الصحة البشرية اعتباراً من الأسبوع المقبل. من جهته، توقع مدير المعهد الوطني الأميركي للحساسية والأمراض المعدية، أنتوني فاوتشي، أنّ بلاده قد يكون لديها جرعات منه قبل نهاية العام.

وتنوي الشركتان التقدم بطلب ترخيص من إدارة الغذاء والدواء التي ستبتّ بسلامة اللقاح وفعاليته. وقال وزير الصحة الأميركي ألكس عازار إنّ توزيع اللقاح سيكون عندها «مسألة أسابيع» فقط. وفي الاتحاد الأوروبي الذي اشترى مسبقاً 200 مليون جرعة إضافية من اللقاح، «قد لا يتوافر اللقاح قبل مطلع العام 2021»، بحسب مصدر أوروبي. وتقدمت دول أخرى مثل اليابان وكندا وبريطانيا بطلبات للحصول على اللقاح ومن المتوقع أن يتجاوز الطلب الكميات المتوافرة في البداية إذ إنّ الدخل أو متوسطة الدخل حتى فإنّ «تحالف غافي للقاحات» التابع للأمم المتحدة، وضع خطة تتمثل في أنّ البلدان التي وقعت على بيان «كوفاكس» المتعلق بلقاحات فيروس كورونا، ذات الدخل المرتفع أو المنخفض على حد سواء، ستتلقى جرعات كافية لثلاثة في المائة من سكانها، وهو ما سيكون كافياً لتغطية العاملين في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية. ومع إنتاج مزيد من الجرعات، تجري زيادة المخصصات لتغطية عشرين في المائة من السكان، وهذه المرة لإعطاء الأولوية لمن هم فوق 65 عاماً وغيرهم من الفئات الضعيفة. وبعد أن يتلقى جميع أفراد نسبة العشرين في المائة هذه، سيوزّع اللقاح وفقاً لمعايير أخرى، مثل ضعف البلد والتهديد المباشر للفيروس.

وبحسب «غافي» يمكن للدول الغنية شراء ما بين 10 و50 في المائة من احتياجاتها للقاح، وتوزيعه على الفئات العمرية المختلفة، كمرحلة أولى، ثم التوجه إلى شراء الكمية المتبقية، لتوزيعها على باقي السكان لاحقاً.

كذلك، أشار الرئيس التنفيذي لـ«فايزر» ألبرت بورلا، إلى أنّ من المرجح أن تحظى المجموعات الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس باولوية الحصول على اللقاح. وتعرب المنظمات غير الحكومية منذ أشهر عن قلقها من استحواذ الدول الغنية على جرعات اللقاح فضلاً عن السعر المحتمل للقاح «فايزر». وفي هذا الإطار، قال روبن غيتار، الناطق باسم «أوكسفام» في فرنسا: «اللقاح سيكون فعالاً بنسبة 0 في المائة للأشخاص الذي لا يملكون المال للحصول عليه».

أما في ما يتعلق بسلامة لقاح الشركتين وفعاليته، فلم يُعرف حتى الآن إن كان يوفر مناعة طويلة الأمد، وما إذا كان يحمي أولئك الذين أصيبوا سابقاً بفيروس كورونا، وما إذا كان يمنع الأشخاص من التقاط الفيروس ونقله أو يقلل من شدته ببساطة. في كلّ حال، لم تبلغ الشركتان عن مخاوف جدية تتعلق بالسلامة. وقبل إجراء الدراسة الحالية، أجرت الشركتان تجارب سريرية أصغر بدأت في مايو/ أيار الماضي جرى تصميمها خصيصاً لاكتشاف علامات التحذير حول سلامة اللقاح. فقد جرى اختبار أربعة إصدارات من لقاحهما واختارتا النسخة التي تنتج أقل عدد من الآثار الجانبية الخفيفة والمتوسطة، مثل الحمى والتعب، وبالتالي، فإن حصل اللقاح على تصريح طارئ من إدارة الغذاء والدواء، ستجري مراقبة من يتلقونه لمدة عامين. في المقابل، هناك مخاوف أخرى لوجستية، منها أن كان اللقاح يحتاج إلى تخزينه في درجة حرارة 80 درجة مئوية تحت الصفر، فإن الإجابة بنعم، فإنّ ذلك يشكل تحدياً حتى في الدول الباردة جداً التي لا تتدنى درجة حرارتها الى أقل من 40 درجة تحت الصفر.

بالحديث عن اللقاحات التجريبية التي يجري العمل عليها حول العالم، أبّ اللقاح الروسي «سبوتنيك 5» الذي أعلنت روسيا أمس الأول أنّ فعاليته تفوق 90 في المائة، لم يلقَ قبولاً في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الغربية عموماً ومن يرتبط بها. ومنذ إعلانها في أغسطس/ آب الماضي عن بدء توزيع اللقاح هذا، وافقت موسكو على لقاح ثان مع خطط للقاح ثالث قيد التنفيذ. أما الصين فلديها أربعة لقاحات مرشحة في المراحل النهائية من الاختبار. لكن، أمس الأول بالذات، أعلنت هيئة تنظيم الصحة في البرازيل، أنّها علقت التجارب السريرية على لقاح «سينوفاك» الصيني بسبب «تأثير ضار شديد» حدث في 29 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، من دون تقديم مزيد من التفاصيل.

وتطور شركة «موديرنا» الأميركية لقاحاً تجريبياً آخر ينتظر صدور نتائجه في الأسابيع المقبلة ويستخدم التكنولوجيا نفسها لـ«فايزر» و«بيونتيك». ويترقب العالم أيضاً نتائج لقاح آخر بات في مراحل متقدمة تطوره شركة «استرازينيكا» مع جامعة «أوكسفورد». ومن المتوقع الحصول على مزيد من النتائج، من فرق أخرى تعمل على تجارب متقدمة للقاحات أخرى، في الأسابيع والأشهر المقبلة. ووفق منظمة الصحة العالمية، فإنّ هناك نحو 200 لقاح قيد التطوير في جميع أنحاء العالم، منها 12 لقاحاً أقتربت من المرحلة النهائية من الاختبارات. وبناءً على النتائج، تقول بعض الشركات إنّ اللقاحات الخاصة بها يمكن أن تُمنح الضوء الأخضر لاستخدامها في أقرب وقت هذا العام.

ولم تعلن شركتا «فايزر» و«بيونتيك»، حتى الآن، عن سعر الجرعة لقاحهما، لكن يمكن للدول ذات الدخل المنخفض أن تحصل على دعم من مؤسسة «بيل وميليندا غيتس» التي أعلنت عن تقديم ما لا يقل عن 100 مليون جرعة من اللقاحات للهند والبلدان ذات الدخل المنخفض. ومن غير المرجح أن يتم فرض رسوم على المرضى الذين يتلقون اللقاح في معظم الحالات. وتعتمد الأسعار لكلّ جرعة على نوع اللقاح والشركة المصنعة وعدد الجرعات المطلوبة. فشركة «موديرنا» مثلاً، ستبيع لقاحها المحتمل بسعر يتراوح بين 32 دولاراً أميركياً و37 دولاراً للجرعة الواحدة. أما «أسترازينيكا» فأشارت إلى أنّها ستوفر لقاحها «بسعر الكلفة»، ما يعني بضعة دولارات للجرعة، خلال فترة الوباء.

الاتحاد الأوروبي اشترى 200 مليون جرعة وطلب 100 مليون إضافية

اللقاح سيكون فعالاً بنسبة 0% لمن لا يملكون المال للحصول عليه

94
فقط، من المشاركين في تجربة لقاح «فايزر» و«بيونتيك» اصيبوا بكورونا، من أصل 44 الف شخص.

أزمة تسعيرة الطبيب في غزة

تسعيرة الكشف لدى بعض اطباء غزة، فتحت السجال مؤخراً، إذ إنّ بعضهم يبالغ في زيادتها، بغير مراعاة للاوضاع الاقتصادية السيئة وانعكاساتها على السكان

غزة ـ امجد ياغي

بينما انتقد مذيع البرنامج الصباحي في إذاعة «زمن» في قطاع غزة الفلسطيني المحاصر، أحمد سعيد، نقابة الأطباء، مطالباً بتشديد الرقابة على الأطباء الذين يبالغون في زيادة تسعيرة الكشف لديهم، تقدمت النقابة بشكوى، في المقابل، للنيابة العامة ضد سعيد، موجهة له الاتهام بالإساءة للأطباء وسمعة المهنة، مع الادعاء على البرنامج الصباحي الذي يقدمه أيضاً.

أثار هذا الحدث موجة من الانتقادات الكبيرة بين مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، الذين رفعوا أصواتهم ضد بعض الأطباء الذين يصرون على تسعيرة مرتفعة من دون مراعاة الوضع القائم. من جهته، يقول سعيد لـ«العربي الجديد» إنّه مثل أمام النيابة العامة للتحقيق، وخلال استجوابه قال لهم إنّ القضية هي من أجل الصالح العام، وقد استقى معلوماته من مرضى التقى بهم واشتكوا له من بعض الأطباء وطالبوه بالحديث في برنامجه عنهم والضغط على جهات التنفيذ. يتابع سعيد: «في البداية، طالبت، عبر منشور، على مواقع التواصل الاجتماعي، الأطباء بأن تكون هناك تسعيرة موحدة تراعي ظروف المرضى، لكن واجهت هجوماً من أطباء لم يعجبهم الأمر، علماً أنّ هؤلاء يتخذون المهنة للتجارة بالاتفاق مع شركات أدوية وصيدليات ومختبرات طبية، إذ يطلبون من المرضى التوجه إليها لأجل المصلحة المالية». يضيف سعيد: «كذلك، فإنّ بعض الأطباء داخل المستشفيات العامة يطلبون من المرضى زيارتهم في عياداتهم الخاصة لتقديم رعاية أفضل. للأسف، فإنّ كثيراً من المرضى يعتبرون زيارة الأطباء في العيادة أفضل من الانتظار ساعات طويلة في المستشفيات العامة، إلى جانب ظروف انتشار فيروس كورونا. لكنّ بعض المرضى يصممون على الامهم حتى لا يتوجهوا إلى الأطباء في عياداتهم التي تتراوح تسعيرة الكشف فيها بين 80 شيكلاً و100 (بين 23 دولاراً أميركياً و29)».

لم يبرّ نقيب الأطباء في غزة على استفسارات «العربي الجديد»، في المقابل، بشير أحد أعضاء النقابة، مفضلاً عدم الكشف عن اسمه، إلى أنّه ورد عدد من الشكاوى ضد الأطباء في ظل قضية التسعيرة، وتجرى دراسة لتحديد أقل الأسعار الممكنة. كذلك، بلغت إلى مبادرات لأطباء كثر ممن يحصلون على تسعيرة رمزية، مراعاة للظروف الحالية، لكنّ الأطباء الذين يطلبون سعر كشف مرتفعاً هم أصحاب التخصصات النادرة في غزة، إذ إنّ بعض التخصصات ليس فيها أكثر من ثلاثة أطباء في القطاع.

بالانتقال إلى المرضى، اضطر مجدي المدهون (39 عاماً) لانتظار افتتاح العيادة الخارجية في مستشفى الشفاء بمدينة غزة لأكثر من شهر ونصف، مع انتظار دوره للعرض على الطبيب المتخصص بالأنف والأذن والحنجرة، لمعاناته من ألم شديدة في الأذن تؤثر في حالته العصبية كما يشير. هو عاطل من العمل منذ ثلاثة أعوام ويعتمد على المبلغ المخصص للأسر الأشد فقراً من وزارة التنمية الاجتماعية كلّ ثلاثة أشهر. وهكذا، فإنّه غير قادر مادياً على التوجه إلى الطبيب المعروف جداً بتخصصه، الذي كان يتلقى العلاج لديه سابقاً في عيادته، لأنّ تسعيرة الكشف لديه هي 80 شيكلاً (23 دولاراً). يقول المدهون لـ«العربي الجديد»: «استدنت مبلغ كشف الطبيب مرتين هذا العام، وبينما تمتلئ العيادة بالمرضى فإنّه لا يخفّض تسعيرته. وفي المقابل، فإنّ المشكلة مع طبيب العيادة الخارجية في المستشفى، أنّ أقرب موعد غالباً ما يكون بعد شهرين بسبب أعداد المرضى الكبيرة وعدم وجود متخصصين بما يكفي».

من جهته، امتنع بشار أبو جراد (40 عاماً) عن التوجه إلى عيادات الأطباء، لأنّ اعتراضه على سعر الكشف الطبي تسبب له بمشكلة مع الطبيب المتخصص بأمراض الغدد الذي تلقى العلاج لديه مرات عدة، فطرده الطبيب من العيادة في بداية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وحالياً يعيش ظروفاً مرضية صعبة، عدا عن كونه من مصابي الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة، إذ بترت يده اليمنى يومها. يقول أبو جراد لـ«العربي الجديد»: «هناك أطباء من تخصصات مختلفة ذوو أخلاق عالية، إذ خصصوا كشوفاً طبية للأسر الفقيرة بالمجان، إلى جانب كثير من الأطباء الذين يقودون حملات لتخفيض سعر الكشف الطبي وصولاً إلى مبلغ 20 شيكلاً (6 دولارات) لكن، للأسف فئة من الأطباء الآخرين يرفضون الكشف على المريض قبل تلقي المبلغ المطلوب حتى».

بدورها، واجهت مريم أبو موسى (50 عاماً) صعوبة كبيرة في تأمين مبالغ الكشف الطبي على مدار الأشهر السبعة في علاجها مع طبيب متخصص بالأعصاب، زارته في عيادته قبل عامين. وعندما عادت إلى عيادته هذا العام، كانت ظروفها المالية أصعب بكثير: «من المفترض أن يكون هناك سعر محدد للكشف الطبي للمرضى، خصوصاً أنّ معظمنا بات أكثر فقراً».

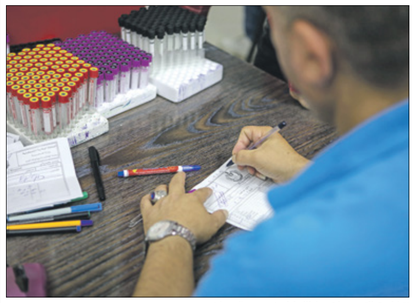
تفاوت التسعيرات بين الأطباء (محمد الحجار)

في انتظار الدور (محمد الحجار)

سوق «زمن الخير» في مخيّم عين الحلوة

يزداد الواقع المعيشي في المخيمات الفلسطينية في لبنان سوءاً. وفي ظلّ عدم قدرة كثيرين في مخيم عين الحلوة على شراء الثياب استعداداً للشتاء، عمدت إحدى الجمعيات إلى إطلاق مبادرة سوق زمن الخير لتأمين الملابس للمحتاجين

تختار ما يناسبها (العربي الجديد)

صيدا ـ انتصار الدنان

تعيش معظم العائلات الفلسطينية في لبنان وضعاً اقتصادياً صعباً في ظلّ عدم توفّر فرص العمل، وارتفاع سعر صرف الدولار، وباتت نسبة كبيرة منها غير قادرة على شراء الملابس استعداداً لفصل الشتاء. هذا الوضع دفع جمعية «هنا» إلى افتتاح سوق زمن الخير للملابس في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في مدينة صيدا (جنوب لبنان).

وحول المبادرة، تقول مديرة المشروع أم علاء: «نؤمّن ملابس جديدة أو مستعملة (أوروبية)، ونعرضها للبيع بأسعار زهيدة جداً؛ حتى يتمكّن الناس من شراء ثياب شتوية لهم ولأولادهم». تتابع: «يطاول المشروع فئتين؛ هناك عائلات لا تقبل أن تحصل على الملابس مجّاناً، من جراء ذلك، نبيع بعض الملابس بـ 500 ليرة لبنانية (0,33 دولار أميركي بالسعر الرسمي) أو ألف ليرة لبنانية (0,66 دولار بالسعر الرسمي)، لتأتي بعض العائلات وتشتري ما تراه مناسباً أو ما تحتاجه بسعر زهيد جداً. وتستمر هذه العروض نحو عشرة أيام».

أما الفئة الثانية، فيستفيد منها الأشخاص الذين لا يستطيعون شراء الملابس المستعملة ولو كان سعرها زهيداً جداً. «لدينا كشف بأسماء هؤلاء الأشخاص من خلال فريق العمل الذي يعمل في الجمعية. نوفر لهم الملابس التي يحتاجونها من خلال إعطائهم بطاقة تتضمن مبلغاً مادياً، يخولهم الحضور إلى مقر الجمعية واختيار ما يناسبهم من ملابس. وتتأمن قيمة القسائم الشرائية من خلال أشخاص ميسوري الحال يريدون التبرع إما مادياً من خلال وضع المال في صندوق الجمعية أو من خلال تقديم الملابس بشكل مباشر»، تقول أم علاء. تضيف أن هذا الصندوق يؤمن للأشخاص المحتاجين الملابس، ويساهم في توفير عمل لعدد من النساء ممن يتولين غسل وكي الملابس، وإصلاح الثياب، كتثبيت أزرار أو غير ذلك.

هنا يمكنني شراء الملابس بعدما فقدت القدرة على شراء الجديد

فكرة سوق زمن الخير فرضتها الأوضاع المعيشية

وتشير إلى أن «معظم الملابس المستعملة هي من دول أوروبية تصل إلينا من خلال أصدقاء متبرعين في الخارج. وكوننا جمعية مسجلة بشكل رسمي، نعفى من الجمارك خصوصاً أنها ستذهب إلى جهة معروفة. أما بالنسبة للملابس الجديدة، فنعمل على تأمينها من الخارج، مستفيدين من التخفيضات التي نحصل عليها نهاية كل موسم، وهذا المشروع يستمر خلال أيام معينة نحددها نحن، وحلمنا أن يكون لنا معرض دائم طوال أيام السنة»، تقول أم علاء.

أما أبو زياد، وهو من سكان مخيم عين الحلوة، ويبلغ من العمر 25 عاماً، فيقول: «كنت أعمل حداداً في السابق، لكن في ظل الظروف الصعبة التي أدت إلى تركي العمل، صرت أعمل سائق سيارة أجرة على سيارتي الخاصة حتى أؤمن مصاريفي. وبسبب وضعي الاقتصادي الصعب، قصدت المعرض، لأشتري منه ما يناسبني وما أحتاجه. والأسعار هنا تخولني شراء بعض الملابس الشتوية بعدما فقدت القدرة على شراء الملابس الجديدة من المحال في صيدا، بسبب ارتفاع أسعارها الخيالي».

أما أمينة السر والمشرفة على المشروع علا العلي (25 عاماً)، وهي لبنانية تقيم في صيدا (جنوب لبنان)، فتقول: «جاءت فكرة سوق زمن الخير بسبب الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها الناس في ظل ارتفاع أسعار السلع كافة. وبما أن الأسعار قد ارتفعت بشكل كبير، لم تعد عائلات عدة قادرة على شراء الملابس لها ولأولادها استعداداً لفصل الشتاء. ومن جراء ذلك، أطلقنا نحن الفريق الشبابي في الجمعية هذه الفكرة التي تساهم في تأمين ما يحتاجه الناس في الحد الأدنى، وتم التواصل مع العائلات خلال عملية الإحصاء التي قمنا بها، ونشرنا إعلاناً عن الحملة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وبعض المواقع الإلكترونية الموجودة والناشطة في المدينة».

تتابع العلي: «يشهد سوق زمن الخير إقبالاً كبيراً، بعدما وزعنا القسائم الشرائية على الأشخاص الذين تعرّفنا إلى أوضاعهم، وقد بدأوا المجيء إلى المركز. لكننا نعمل في الوقت نفسه على مراعاة التباعد الاجتماعي. فالمركز لا يشهد ازدحاماً بسبب المواعيد المتفاوتة». أما الناشط ياسر أبو عمار، وهو فلسطيني نازح من الغوطة في سورية إلى لبنان منذ تسع سنوات، فيقول: «الأسعار في السوق تناسب جميع الناس الذين يعيشون ضائقة اقتصادية، الذين صارت أمامهم فرص العمل معدومة. واستطعت شراء الملابس التي أحتاجها لي ولأولادي بأسعار زهيدة وبجودة عالية، والأسعار هنا مشجعة ورمزية».

هذه المبادرة، بالإضافة إلى الكثير غيرها، تساعد العائلات القاطنة في المخيم على تحمل الواقع المعيشي الصعب، وتوفر لهم بعض الأساسيات من ثياب ومواد غذائية وغير ذلك، على أمل أن يتمكنوا من تحسين أوضاعهم المعيشية إذا ما تغيرت الأوضاع في لبنان.